تتمـــات

١ - كيف نتعامل مع عوام الناس ؟

٢ - التقريب بين السلف والخلف .

٣ - خلاف لا يستوجب تكفيراً ولا تأثيما .

تتمات

بعد أن بينَّا فيما تقدم من بحثنا هذا : مواقف علماء الأمة من السلف والخلف ؛ حول هذه القضية الشائكة ، وهي قضية النصوص القرآنية والنبوية التي تتعلق بما سُميَ : الصفات الخبرية ، التي يُوهم ظاهرها الحرفي مشابهة الله تعالى لخلقه ، ورجحنا فيه الرأي الذي نراه أقرب إلى السداد ، الذي نسأل الله تعالى أن يكون قد هدانا إليه ؛ بقي هنا جملة أمور نختم بها بحثنا هذا .

أولها : كيف نتعامل في هذه القضية العلمية الصعبة مع جماهير المسلمين ؛ الذين لا يستطيعون أن يخوضوا معنا لجج العلم والبحث النظري ، وأن ينزلوا معنا إلى الأعماق ليخوضوا في بحار التأويل ؟ أنعاملهم معاملة العلماء والمدققين أم معاملة أخرى ؟

والثاني : هل يمكن التقريب بين ما جاء عن السلف ، وما ذهب إليه الخلف ؟ هل هناك فجوة واسعة ، أوحفرة عميقة لا يمكن أن تسد ؟ أو أن المسافة التي بين الفريقين ليست بالعمق، ولا بالحذر، ولا بالسعة التي تصورها الألسنة والأقلام والعقول في حلبة الصراع وقد اشتد ، والجدال وقد احتد ؟ وأن التقريب بين الفريقين ممكن ؛ بل واجب !!

والثالث : هو بيان الموقف من المختلفين في هذه القضية : أتسعهم دائرة الإسلام والإيمان ؟ أم هي معركة بين مؤمنين وكفار ، ومتقين وفجار ؟ أم هو خلاف بين مؤمنين من أهل ملّة واحدة ، وما بينهم من خلاف إنما هو في دائرة : مصيب ومخطئ لا مؤمن وكافر، والمصيب له أجران ، والمخطئ له أجر . وهذا ينطبق على الخطأ في المسائل الأصولية والعلمية ، كما ينطبق على الخطأ في المسائل الفروعية والعملية ، وكل مجتهد في هذه الدائرة أو تلك دائر بين الأجرين والأجر الواحد ، فالكل مأجور غير مأزور ﴿ **رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا** ﴾ [البقرة : ٢٨٦] . وسنخص كل أمر من هذه الأمور بحديث يناسبه ، وبالله التوفيق .

* * *

١ ـ كيف نتعامل مع عوام الناس؟

هنا نقطة لها أهمية كبيرة في باب الصفات الخبرية التي دارت حولها المعركة الجدلية الحامية: بين السلف والخلف، أو بين الأثريين والمتكلمين، أو بين المفوِّضين والمؤولين، أو بين المثبتين والمؤولين، وهي قضية العوام والجماهير الغافلة من الناس، الذين لا شأن لهم بالحرب الدائرة بين المتجادلين والمتخاصمين في الأسماء والصفات.

فأيهما أفضل وأولى في حقهم وفي حفظ عقيدتهم وتثبيتها؟

أهو التأويل -كما يقول الأشاعرة والماتريدية- حتى لا يُشبِّهوا الله تعالى بخلقه، ولا يتصوروه بصورة يتخيلونها في أذهانهم لإنسان: ربما يتصورونه شيخا، وربما يتصورونه شابا، وهو تعالى لا يشبه أحدا من خلقه، كما لا يشبهه أحدٌ من خلقه ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾.

أم الأولى هو إثبات صفات الله تعالى له سبحانه، كما وردت في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، ليستقر تعظيم الله تعالى في قلب كل مسلم، وليتعوَّد التسليم لما جاء به الله ورسوله، فلسنا أَغْيَر على الله من الله، ولسنا أَغْيَر على الله من رسول الله!

هذا مع التأكيد والتركيز على تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه، فكل ما نثبته له من صفة أو فعل أو إضافة، فهو فيها مُنَزه عن التكييف والتمثيل، وحسبنا قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿**وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾ [الصمد: ٤].

الحرص على أمور أربعة:

والذي أُوثره وأرجحه هنا أن نعتصم بأمور أربعة:

١- أن نثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله، فنصفه بما وصف به نفسه، وما تمدّح لنا به، وأراد أن يُعرِّفنا به من أوصافه أو أفعاله، ولا نخاف من إطلاقها مادام القرآن قد أطلقها، والرسول قد ذكرها، فلسنا أَغْيَر على ربنا منه عز وجل، ولا أَغْيَر عليه من رسوله ﷺ، ولا أحرص على التقديس والتنزيه لله جل شأنه من الله ورسوله.

٢- ألا نزيد من عند أنفسنا على ما وصف به نفسه، أو نغير عبارة القرآن أو السنة بعبارة من عندنا، فهذا قد يدخلنا في مأزِق، أو يوقعنا في مزلق، تزلُّ به

أقدامنا. وإنما نلتزم العبارات الشرعية كما وردت، فإذا قال تعالى: ﴿ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ لا نقول: هو فوق العرش، فهذه غير عبارة القرآن. وإذا قال: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد: ٤]. لا نقول: هو معكم بذاته، لأن هذا تزيّد على النص، ومثل ذلك حديث: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا»(١) لا نقول: ينزل بذاته وكذلك قربه منا، ونحو ذلك.

٣- ألا نجمع هذه الصفات أو الأفعال الموهمة لمشابهة الخلق في نسَقٍ واحد، أو في سياق واحد، بل نوردها كما أوردها القرآن، وكما أوردتها السنة في مناسباتها، وفي سياقاتها المختلفة.

فلا نقول مثلا: إن لله تعالى وجها وصورة، وعيناً أو أعينا، ويدا أو يدين، وأصابع، وكفا وأنامل، وساعدا وذراعا، وقدما أو رجلا، وساقا وجنبا، ونفسا وروحا وحِقوا...إلخ. فإن هذا التجميع بهذا النسق يوحي أنه جسم مركب من أعضاء، ويساعد المخيلة في رسم صورة له، تختلف من شخص إلى آخر. وهو تخيل ليس بصحيح.

ولكن الواجب هنا: أن نورد هذه الأوصاف مفرقة، عندما نذكر الآيات الكريمة أو الأحاديث الصحيحة التي تشتمل عليها. فلا يكون لها ذلك الإيحاء السلبي الموهِم في الأنفس والعقول.

ومن المؤكد: أن الصحابة لم يؤمنوا بهذه الصفات على هذا النحو، ولم يلقنوها بعضهم لبعض على هذا النهج، بل ربما عاش بعضهم ومات، ولم يسمع ببعض هذه الأحاديث التي رواها آحاد منهم، ولم تجمع إلا بعدهم.

٤- أن نؤكد أبدا ما دلّت عليه النصوص القاطعة، وأجمعت عليه الأمة بكل طوائفها ومدارسها: سلفيين وخلفيين، من تنزيهه - جل ثناؤه - عن مشابهة شيء من خلقه بحال من الأحوال، فهو سبحانه (أحد) في ذاته، أحد في صفاته، أحد في أفعاله ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الصمد: ٤]، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] وهذه نكرة في سياق النفي تعم جميع الأشياء في السماوات أو في الأرض، فهو لا يشبه شيئا، ولا يشبهه شيء. وكل ما وصف الله تعالى به نفسه، في كتابه أو على لسان رسوله، مما يشترك فيه مع المخلوقين، فهو ثابت له سبحانه بما يليق بكماله وجلاله وعظمته، ويتنزه عن مشابهة المخلوقين فيه.

---

(١) سبق تخريجه.

ابن الجوزي يحث على أهمية الإثبات للعوام:

ولقد رأيت الحافظ الفقيه المؤرخ الداعية الناقد المصلح: أبا الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) يحث في كتابه البديع (صيد الخاطر) على أهمية (الإثبات) بالنسبة للعوام، ويبين فوائد ذلك الإيمانية والسلوكية، ويطيل النفس في ذلك.

على حين رأيناه يجنح إلى التأويل في كتابه (دفع شبه التشبيه) ويحمل على الذين يُجْرون هذه النصوص على ظواهرها، ويبين خطأهم من وجوه عدّة، مخالفا لكثير من الحنابلة قبله، وموافقا لعلم كبير من أعلامهم الموسوعيين (شأن ابن الجوزي أيضا) وهو الإمام العلامة ابن عقيل صاحب كتاب (الفنون) (ت٥١٣هـ) الذي قال عنه ابن تيمية: كان من أذكياء العالم.

ويرى بعض المعلّقين على ابن الجوزي: أنه كان مضطربا في قضية الصفات، فتارة يؤول، وتارة يثبت.

لا تناقض في أقوال ابن الجوزي:

والذي ألْحظه: أن كلامه في ترجيح الإثبات للعوام لا ينافي كلامه في وجوب التأويل للعلماء، فالجهة منفكة، والمقامان مختلفان، ولكل مقام مقال.

فهو يرى أن صرف هذه النصوص من الآيات والأحاديث عن ظواهرها: يخدش من تعظيم الله – جل شأنه – المستكن في قلوب العامة بما توحي به ظواهر هذه الألفاظ، من إظهار العظمة والكبرياء، والسلطان المطلق لله عز وجل، وما يخشى من طروء (التشبيه) على عقولهم، تطرده عقيدة التنزيه الراسخة في نفس كل مسلم ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١].

ولنقرأ معا هذا النص لهذا الإمام البصير الحريص على قلوب العوام حرصه على التقديس والتنزيه. يقول رحمه الله فيما نقله عنه علامة الحنابلة المتأخرين الشيخ مرعي في كتابه (أقاويل الثقات):

نصيحة ابن الجوزي:

قال ابن الجوزي في (صيد الخاطر):

من أضر الأشياء على العوام كلام المتأولين والنفاة للصفات والإضافات، فإن الأنبياء عليهم السلام بالغوا في الإثبات ليقرروا في أنفس العوام وجود الخالق، فإن النفوس

تأنس بالإثبات، فإذا سمع العامي ما يوجب النفي طرد عن قلبه الإثبات، فكان من أعظم الضرر عليه، وكان هذا المنزه من العلماء على زعمه مقاوما لإثبات الأنبياء بالمحو، وشارعا في إبطال ما بعثوا به.

قال: وبيان هذا أن الله أخبر باستوائه على العرش، فأنست النفوس بإثبات الإله ووجوده، وقال: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ** ﴾ [الرحمن:٢٧]، وقال: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** ﴾ [المائدة:٦٤]، وقال: ﴿ **وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ** ﴾ [الفتح:٦]، ﴿ **رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** ﴾ [المائدة:١١٩]، وأخبر الرسول ﷺ: أنه ينزل إلى السماء الدنيا[١]، وقال: «قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن»[٢]، وقال: «كتب التوراة بيده»[٣] و: «كتب كتابا فهو عنده فوق العرش»[٤]، إلى غير ذلك مما يطول ذكره.

فإذا امتلأ قلب العامي والصبي من الإثبات، وكان يأنس من الأوصاف بما يفهمه الحسّ، قيل له: ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ فمحا من قلبه ما نقشه، وتبقى ألفاظ الإثبات متمكنة.

وأكثر الخلق لا يعرفون من الإثبات إلا بما يعلمون من الشاهد، فيقنع منهم بذلك إلى أن يفهموا التنزيه، ولهذا صحح الشارع إسلام من اعتصم من القتل بالسجود.

قال: فأما إذا ابتدأ العامي الفارغ القلب من فهم الإثبات، فقيل له: ليس في السماء، ولا على العرش، ولا يوصف بيد، وكلامه إنما هو الصفة القائمة بذاته، وليس عندنا منه شيء، ولا يتصور نزوله، انمحى من قلبه تعظيم المصحف الذي الاستخفاف به كفر، ولم ينقش في سره إثبات إله، وهذه جناية عظيمة على الأنبياء توجب نقض ما تعبوا في إثباته.

قال: فلا يجوز للعالم أن يأتي إلى عقيدة عامي قد أنسَ بالإثبات فيكدره، فإنه يفسده، ويصعب علاجه، فأما العالم فإنّا قد أمناه، فإنه لا يخفى عليه استحالة تجدد صفة لله، وأنه لا يجوز أن يكون استوى كما يعلم، ولا يجوز أن يكون سبحانه محمولا، ولا أن يوصف بملاصقة ومماسة، ولا أن ينتقل، ولا يخفى عليه أن المراد بتقليب القلوب بين إصبعين: إنما هو الإعلام بالتحكم في القلوب، فإن ما يديره

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) رواه مسلم في القدر (٢٦٥٢) عن ابن عمر، وهو حديث (احتج آدم موسى) وفيه: (كتب لك التوراة بيده).
(٤) سبق تخريجه.

الإنسان بين إصبعيه هو متحكم فيه إلى الغاية، ولا يحتاج إلى تأويل من قال: الإصبع: الأثر الحسن، ولا إلى تأويل من قال: يداه نعمتاه، لأنه إذا فهم أن المقصود الإثبات، وقد حُدثنا بما نعقل، وضُربت لنا الأمثال بما نعلم، وقد ثبت عندنا بالأصل المقطوع به: أنه لا يجوز عليه تعالى ما يعرفه الحس، فهمنا المقصود بذكر ذلك.

قال: فأصلح ما نقول للعوام: أمرُّوا هذه الأشياء كما جاءت، ولا تتعرضوا لتأويلها، كل ذلك لقصد حفظ الإثبات الذي جاء به الأنبياء، وهذا هو الذي قصده السلف.

وكان الإمام أحمد يمنع أن يقال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق؛ كل ذلك ليحمل الناس على الاتباع لا الابتداع، وتبقى ألفاظ الإثبات على حالها.

وأجهل الناس من جاء إلى ما قصد النبي ﷺ تعظيمه، فأضعف في النفوس قُوَى التعظيم، فإن النبي ﷺ قال: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو»[1] ويشير إلى المصحف.

ومنع الإمام الشافعي أن يحمله المُحْدث بعلاقته تعظيما له، فإذا جاء متحذْلِق فقال: الكلام صفة قائمة بذات المتكلم، فمعنى قوله هذا: أنه ما ههنا شيء يحترم، فهذا قد ضادّ ما أتى به مقصود الشرع.

قال: وينبغي أن تُفهم أوضاع الشرع ومقصود الأنبياء، وقد منعوا من كشف ما قد قنع الشرع بستره، فنهى رسول الله ﷺ عن الكلام في القَدَر[2]، ونهى عن الاختلاف[3]، فإن الباحث عن القدر إذا بلغ فهمه إلى أن يقول: قضى و عاقب! تزلزل إيمانه بالعدل، وإن قال: لم يقدر ولم يقض، تزلزل إيمانه بالقدر، فكان الأولى ترك الخوض في هذه الأشياء.

---

(١) رواه مالك: ٢/٤٤٦، والبخاري (٢٩٩٠)، ومسلم (١٨٦٩)، وأبو داود (٢٦١٠) من حديث ابن عمر.

(٢) مثل قوله ﷺ: «... وإذا ذكر القدر فامسكوا» وقد روى من عدة وجوه ضعيفة، فرواه من حديث ابن مسعود أبو نعيم في «الحلية»: ٤/١٠٨، ورواه من حديث ابن عمر السهمي في «تاريخ جرجان»: ٣١٥، وهو من حديث ثوبان عند الطبراني في «الكبير» (١٤٢٧). وانظر «مجمع الزوائد»: ٧/٢٠٢.

(٣) مثل قوله ﷺ: «...ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»، رواه أحمد: ١/٣٩٣، ٤٠٥، ٤١١-٤١٢، والبخاري (٥٠٦٢)، وغيرهما عن ابن مسعود.

قال: ولعلَّ قائلا يقول: هذا منع لنا عن الاطلاع على الحقائق، بالوقوف مع التقليد.

فأقول: لا، إنما أعلمك أن المراد منك: الإيمان بالمجمل، فإنّ قُوَى فهمك تعجز عن إدراك الحقائق، فإن الخليل عليه السلام قال: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فأراه ميتا حيي، ولم يره كيف أحياه، لأن قواه تعجز عن إدراك ذلك، يعني: ومثله كقوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥]، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٨٩]، لعجز النفس عن إدراك الحقائق على ما هي عليه.

قال: وقد كان النبي ﷺ- الذي بُعث ليبين للناس ما نُزّل إليهم- يقنع من المسلم بنفس الإقرار واعتقاد المجمل، وكذلك الصحابة، يعني: وما نقل عنهم أنهم قالوا: يجب أن تعلم أن لمولانا من الأوصاف كذا وكذا، ويستحيل عليه كذا وكذا، على سبيل التفصيل.

قال: وما نقل عنهم أنهم تكلموا في تلاوة ومتلو، وقراءة ومقروء،ولا أنهم قالوا: استوى بمعنى: استولى، وينزل بمعنى: يرحم، بل قنعوا بإثبات المجمل التي تثبت التعظيم عند النفوس، وكفوا توهم الخيال بقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾.

قال: ثم هذا منكر ونكير إنما يسألان عن الأصول المجملة، فيقولان: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ (١).

ومن فهم هذا الفصل سلم من تشبيه المجسمة، وتعطيل المعطلة، ووقف على جادة السلف.

البحث عن كنه الأشياء لا يجدي:

وقال الحافظ ابن الجوزي في موضع آخر (٢): رأيت كثيرا من الخلق والعلماء لا ينتهون عن البحث عن أصول الأشياء التي أمروا بعلم جملها من غير بحث عن حقائقها: كالروح مثلا، فإن الله تعالى سترها بقوله: ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥]، فلم يقنعوا، وأخذوا يبحثون عن ماهيتها وحقيقتها، ولا يقنعون

---

(١) إشارة إلى قطعة من حديث البراء بن عازب في سؤال القبر.

(٢) من «صيد الخاطر»: ٧٥-٧٦.

بشيء، ولا يثبت لأحدهم برهان على ما يدَّعيه، وكذلك العقل فإنه موجود بلا شك، كما أن الروح موجودة بلا شك، وكلاهما إنما يعرف بآثاره لا بحقيقة ذاته.

قال: فإن قال قائل: فما السر في كتم هذه الأشياء؟ قلت: لأن النفس لا تزال تترقّى من حالة إلى حالة، فلو اطلعت على الأشياء لترقّت إلى خالقها، فكان ستر ما دونه زيادة في تعظيمه، لأنه إذا كان بعض مخلوقاته لا تعلم حقيقته، فهو سبحانه أجلّ وأعلى.

ولو قال قائل: ما الصواعق؟ وما البرق؟ وما الزلازل؟ قلنا: شيء مزعج، ويكفي. والسر في هذا: أنه لو كشفت حقائقه لخف مقدار تعظيمه.

قال: فإذا ثبت هذا في المخلوقات فالخالق أجلّ وأعلى، فينبغي أن يوقف في إثباته على دليل وجوده، ثم يستدل على جواز بعثه رسله، ثم تتلقى أوصافه من كتبه ورسله، ولا يزاد على ذلك، ولقد بحث خلق كثير عن صفاته تعالى بآرائهم، فعاد وبالُ ذلك عليهم.

فإذا قلنا: إنه موجود، وعلمنا من كلامه: أنه سميع، بصير، حي، قادر، كفانا هذا في صفاته، ولا نخوض في شيء آخر، وكذلك نقول: متكلم والقرآن كلامه، ولا نتكلف ما فوق ذلك، ولم تقل السلف: تلاوة ومتلو، وقراءة ومقروء، ولا قالوا: استوى على العرش بذاته، ولا قالوا: ينزل بذاته، بل أطلقوا ما ورد من غير زيادة، ونفوا ما لم يثبت بالدليل مما لا يجوز عليه سبحانه.

إنكار حمل أحاديث الصفات على ظواهرها :

وقال أيضا في موضع آخر [1]: عجبت من أقوام يدعون العلم، ويميلون إلى التشبيه بحملهم الأحاديث على ظاهرها، فلو أنهم أمرّوها كما جاءت سلموا، لأن من أمرّ ما جاء من غير اعتراض ولا معرض، فما قال شيئا لا له ولا عليه، ولكن أقواما قصرت علومهم، فرأوا أن حمل الكلام على غير ظاهره نوع تعطيل، ولو فهموا سعة اللغة لم يظنوا هذا، وما هم إلا بمثابة قول الحجاج لكاتبه، وقد مدحته ليلى الأخيلية:

إذا نزل الحجاج أرضا مريضة ... تتبع أقصى دائها فشفاها

شفاها من الداء العضال الذي ... بها غلام إذا هز القناة سقاها

---

(١) من «صيد الخاطر»: ٨٣.

فلما أتمت القصيدة، قال الحجاج لكاتبه: اقطع لسانها، فجاء ذاك الكاتب المغفل بالموسى، فقالت له: ويلك، إنما قال: «أجزل لها العطاء»، ثم ذهبت إلى الحجاج، فقالت: كاد والله يقطع مِقوَلي.

فكذلك الظاهرية الذين لم يسلموا بالتسليم، فإنه من قرأ الآيات والأحاديث ولم يزد لم يُلَم، وهذه طريقة السلف، فأما من قال: الحديث يقتضي كذا، ويحمل على كذا، مثل أن يقول: استوى على العرش بذاته، وينزل إلى السماء الدنيا بذاته، فهذه زيادة فهمها قائلها من الحس لا من النقل.

قال: وقد تكلموا بأقبح مما يتكلم به المتأولون، ثم عابوا المتكلمين.

أصلان راسخان في النقل والعقل:

قال: واعلم أنه قد سبق إلينا من العقل والنقل أصلان راسخان، عليهما نمر الأحاديث كلها:

أما النقل، فقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ومن فهم هذا لم يحمل وصفا له تعالى على ما يوجبه الحس.

وأما العقل، فقد علم مباينة الصانع للمصنوعات، واستدل على حدوثها بتغيرها، ودخول الانفعال عليها، واعجباه من رأى ولم يفهم السر في الحديث الصحيح: «أن الموت يذبح بين الجنة والنار»[1] أوليس العقل إذا استفتي في هذا صرف الأمر عن حقيقته، لما ثبت عنده من فهم ماهية الموت؟

فقال: الموت عَرَض يوجب بطلان الحياة، فكيف يموت الموت أو يذبح؟

فإذا قيل له: فما تصنع في الحديث؟

فقال: هذا ضرب مثل بإقامة صورة ليعلم بتلك الصورة الحسية موت ذلك المعنى.

قلنا له: قد ورد في الحديث الصحيح: «تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان»[2].

---

(١) رواه أحمد: ٣/٩، والبخاري (٤٧٣٠) و(٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٢٥٥٨)، من حديث أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر.

(٢) رواه أحمد: ٥/٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٥٧، ومسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة الباهلي، وفي الباب عن بريدة الأسلمي.

فقال: الكلام لا يكون غمامة ولا يشبه بها.

قلنا: أفتعطل النقل؟

قال: لا، ولكن يأتي ثوابهما.

قلنا: فما الدليل الصارف لك عن هذه الحقائق؟

قال: علمي بأن الكلام لا يشبّه بالأجسام، والموت لا يذبح ذبح الأنعام، ولو علمتم سعة لغة العرب، ما ضاقت أعطانكم من سماع مثل هذا.

فقال العلماء: صدقت، هكذا نقول في تفسير مجيء سورة البقرة، وفي ذبح الموت.

فقال: واعجبا لكم! صرفتم عن الموت والكلام ما لا يليق بهما، حفظا لما علمتم من حقائقهما، فكيف لم تصرفوا عن الإله القديم ما يوجب التشبيه له بخلقه مما قد دل الدليل على تنزيهه عنه سبحانه؟

آفة ديننا من المبتدعين والجهال:

وقال أيضا [1]:

اعلم أن شرعنا مضبوط الأصول، محروس القواعد، لا خلل فيه ولا دخل، وكذلك جميع الشرائع، إنما الآفة تدخل من المبتدعين في الدين، أو الجهال.

إلى أن قال:

وجاء آخرون، فلم يقفوا على ما حدّه الشرع، بل عملوا فيه بآرائهم، فقالوا: الله على العرش، ولم يقنعوا بقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قال: ودفن لهم أقوام من سلفهم دفائن، ووضعت لهم الملاحدة أحاديث، فلم يعلموا ما يجوز عليه سبحانه مما لا يجوز، فأثبتوا بها صفاته، وجمهور الصحيح منها آت على توسع العرب، فأخذوه هم على الظاهر، فكانوا في ضرب المثل كجحا [2]: فإن أمه قالت له: احفظ الباب، فقلعه ومشى به، فأخذ ما في الدار، فلامته أمه، فقال: إنما قلت لي: احفظ الباب، وما قلت: احفظ الدار!

---

(١) ص ١١٤-١١٨ من صيد الخاطر لابن الجوزي.

(٢) هو دجين بن ثابت، المتوفى قريبا من سنة ١٨٠هـ، ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: ٨/ ١٥٩، وقد اشتهر بالظرف والدعابة.

ولما تخايلوا صورة عظيمة على العرش، أخذوا يتأولون ما ينافي وجودها على العرش، مثل قوله: «ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»[1]، فقالوا: ليس المراد به دنو الذات، وإنما المراد قرب المنهل والحظ، وقالوا في قوله: ﴿إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]: هو محمول على ظاهره في مجيء الذات؛ فهم يحلونه عاما ويحرمونه عاما!

ويسمون الإضافات إلى الله تعالى صفات، فإنه قد أضاف إليه النفخ والروح، وأثبتوا خلقه باليد، وقالوا: هي صفة تولى بها خلق آدم دون غيره، وإلا فأي مزية كانت تكون لآدم؟ فشغلهم النظر في فضيلة آدم عن النظر إلى ما يليق بالحق، فإنه لا يجوز عليه المس ولا العمل بالآلات، وقالوا: نطلق على الله اسم الصورة، لقوله: «خلق آدم على صورته»[2]، وقالوا في حديث الرحم[3]، وأنها تعلقت بحقو الرحمن: الحقو صفة ذات!

قال: وذكروا أحاديث لو رويت في نقض الوضوء ماقبلت، وعمومها وضعته الملاحدة.

لا يقلَّد الرجال في الأصول:

قال: وإنما ذكرت بعض أقوالهم لئلا يسكن إلى شيء منها، فالحذر من هؤلاء، وإنما الطريق طريق السلف. على أنني أقول لك: قال أحمد بن حنبل: من ضيق علم الرجل أن يُقَلِد في دينه الرجال.

فلا ينبغي أن تسمع عن معظَّم في النفوس شيئا في الأصول فتقلده فيه، ولو سمعت عن أحمد بن حنبل مالا يوافق الأصول الصحيحة، فقل: هذا من الراوي، لأنه قد ثبت عن ذلك الإمام: أنه لا يقول في شيء برأيه، فلو قدرنا صحته عنه؛ فإنه لا يقلَّد في الأصول، ولا أبوبكر وعمر.

قال: فهذا أصل يجب البناء عليه، فلا يهولنك ذكر معظَّم في النفوس، فإن المحقق العارف لا يهوله ذلك، كما قال رجل لعلي بن أبي طالب: أتظن أنّا نظن أن طلحة والزبير كانا على الباطل، وأنت على الحق؟ فقال له علي: إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله. ولعمري إنه قد وَقَرَ في النفوس تعظيم أقوام، فإذا نقل عنهم شيء، فسمعه جاهل بالشرع، قبله، لتعظيمهم في نفسه، كما نقل عن

---

(١) سبق تخريجه. (٢) سبق تخريجه. (٣) سبق تخريجه.

أبي يزيد البسطامي أنه قال: تراغبت عليّ نفسي فحلفت: لا أشرب الماء سنة. وهذا إن صح عنه كان خطأ قبيحا، وزلة فاحشة، لأن الماء ينفذ الأغذية إلى البدن، ولا يقوم مقامه شيء، فإن لم يشرب فقد سعى في أذى بدنه، وضرر نفسه التي ليست له، وأنه لا يجوز له التصرف فيها إلا عن إذن مالكها [1]. انتهى.

موقف إمام الحرمين من العوام:

وموقف ابن الجوزي مع العوام، شبيه بموقف إمام الحرمين، أو قريب منه، فقد ذكر في(الغياثي) ما يجب على الأئمة فعله مع عقائد العامة، مؤكدا: أن الذي يحرص الإمام عليه: جمع عامة الخلق على مذهب السلف السابقين، قبل أن نبغت الأهواء، وزاغت الآراء. وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التعرض للغوامض، والتعمق في المشكلات، والإمعان في ملابسة المعضلات، والاعتناء بجمع الشبهات، وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات، ويرون صرف العناية إلى الاستحثاث على البر والتقوى، وكف الأذى، والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة، وما كانوا ينكفون ـ رضي الله عنهم ـ عما تعرّض له المتأخرون عن عِي وحصر، وتبلد في القرائح. هيهات!

فقد كانوا أذكى الخلائق أذهانا، وأرجحهم بيانا، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات، داعية الغوايات، وسبب الضلالات، فكانوا يحاذرون في حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلَوْن، واليه مدفوعون، فإن أمكن حمل العوام على ذلك فهو الأسلم[2]. انتهى.

واعتقد أن وصية إمام الحرمين هذه كانت قبل أن يعلن رجوعه إلى مذهب السلف في العقيدة النظامية.

ونعم ما أوصى به هذا الإمام.

فكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

موقف الإمام الغزالي:

ويشبه هذا موقف تلميذه الإمام أبي حامد الغزالي الذي سجله في كتابه (إلجام العوام عن علم الكلام) وقال فيه:

---

(١) أقاويل الثقات ص٢٠٩-٢٢٢.

(٢) انظر: الغياثي: فقرة (٢٨٠) بتحقيق د/ عبد العظيم الديب.

(اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني: مذهب الصحابة والتابعين، وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه (فأقول): حقيقة مذهب السلف - وهو الحق عندنا - أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه أمور :التقديس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ،ثم الإمساك ، ثم الكف ، ثم التسليم لأهل المعرفة.

(أما التقديس) فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتابعها.

(وأما التصديق) فهو الإيمان بما قاله ﷺ، وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده.

(وأما الاعتراف بالعجز) فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست إلا على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

(وأما السكوت) فأن لا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

(وأما الإمساك) فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.

(وأما الكف) فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكير فيه.

(وأما التسليم لأهله) فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله ﷺ، أو على الأنبياء ، أو على الصديقين، والأولياء.

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها، فلنشرحها وظيفة وظيفة إن شاء الله تعالى. انتهى[1].

وقد أفاض في شرح هذه الأمور السبعة، بما لا يتسع المقام له هنا.

* * *

(١) انظر في تفصيل ذلك كتاب الغزالي (إلجام العوام عن علم الكلام) .

٢ ـ التقريب بين السلف والخلف

يرى كثيرا من إخواننا السلفيين : أن البون شاسع، وأن الفرق واسع بين مذهب السلف ومذهب الخلف في قضية آيات الصفات الخبرية وأحاديثها، والفرق بينهما كالفرق بين الحق والباطل، والبر والإثم، والتقوى والفجور، بل ربما غلا بعضهم فقال : كالفرق بين الإيمان والكفر !!

وهذه مشكلة فكرية عامة لدى هؤلاء الأخوة الغيورين، هدانا الله وإياهم , وأرشدنا إلى التي هي أقوم .

إنهم لا ينظرون إلى نقاط الاتفاق والتقارب مع المخالف، بل ينظرون أبداً على مواضع التمايز والاختلاف معه، وهم ينظرون إلى نقاط الاختلاف هذه بمنظار مكبر ، يضخم الشيء الصغير ، ويعظم الأمر الهين .

وهم أيضاً معجبون بأنفسهم ، مقدِّسون لآرائهم، فهي دائماً الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، أما آراء غيرهم فهي أبداً الخطأ الذي لا يحتمل الصواب .

وهم لذلك لا يلتمسون عذراً للمخالف، بل يوسعونه ذماً وتجريحاً وإنكاراً، مع اتفاق الراسخين من علماء الأمة على أنه لا إنكار في المسائل الخلافية .

وربما قالوا : إنما يسوغ هذا في أمور الفروع والفقه ، ولا ينبغي أن نسيغه في أمور العقيدة .

ونقول : إن أمور العقيدة منها : ما هو من الأصول والأركان التي لا يجوز التساهل فيها، بل لا يدخلها الاجتهاد أصلاً، ويكفر منكرها وجاحدها .

ومنها : ما هو من فروع العقيدة التي اختلفت فيها الأمة ؛ في أفعال العباد وفي رؤية الله في الآخرة، وفي بعض الأشياء التي تثبت بأحاديث الآحاد التي لا تفيد العلم اليقيني، كما هو المذهب الصحيح حتى عند الحنابلة أنفسهم.

ومن هذه الفروع العقيدية : مسألة « الصفات الخبرية » وما ثار فيها من جدل ، وما نقل فيها من خلاف بين علماء الأمة، من مفوضين أو مثبتين أو مؤولين، وكلهم تسعهم دائرة الإسلام الرحبة .

وقد نقلنا عن الراسخين من العلماء المؤيدين لمذهب السلف – مثل الواسطي – ما يقرب الشقة بين الفريقين . ونقلنا مثله عن الراسخين من علماء الخلف .

لهذا حرص رجال التجديد والإصلاح في الأمة على محاولة التقريب بين النهجين، فهذا يصب في المصلحة العليا للأمة ، ويوقف أبنائها في جبهة واحدة أمام العدو المشترك الذي لا يفرق بين سلف وخلف، ولا بين أثري ومتكلم، وعند المعركة يجب أن تكون الأمة كما قال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ** ﴾ [الصف : ٤] .

وكان إمامنا الشهيد حسن البنا من هؤلاء الذين يعملون على التقريب وإصلاح ذات البين، وإن كان هذا أسخط عليه من أسخط من أعداء التأويل بإطلاق .

وقد رددنا على ذلك في كتابنا (الإخوان المسلمون) . ومما قلته هناك : وأما محاولة التقريب بين السلف والخلف، فليس الأستاذ البنا أوّل من حاول ذلك، فقد وجدنا من كبار العلماء القدامى والمحدثين من اجتهد في ذلك، ومنهم العلامة الواسطي السلفي الصوفي (ت ٧١٢ هـ) الذي كان الإمام ابن تيمية يسميه (جُنَيِّد زمانه) في رسالته (النصيحة) وقد تحدث فيها عن معنى (العلو) و (الفوقية) التي يثبتها السلف لله تعالى، فقال كلاما في غاية الروعة والقوة، وقرّب هذا الأمر تقريبا كاد يذيب الفوارق بين الفريقين.

وقد نقل خلاصة ذلك العلامة السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ) في كتابه الشهير في العقائد : (لوامع الأنوار الالهية) [1] ونقلها عنه مؤيدا : العلاّمة السيد رشيد رضا في (تفسير المنار)، في تفسير الآية السابعة من سورة آل عمران، ثم قال : إن ما ذكر يشبه تأويل المتكلمين في قولهم : إن العلو علو المرتبة، أو هو هو!

وأقرّ الشيخ رشيد أنه يتفق معه في الجوهر، ولكنه يفارقه بعدم حظر استعمال ما جاءت به النصوص للعامة والخاصة مع اعتقاد التنزيه.

المسافة إذن ليست بعيدة بين الفريقين، كما يتصور بعض الكاتبين أو يصورون، من المتحمسين من كلا الفريقين.

---

(١) انظر: لوامع الأنوار الإلهية ١ / ٢١٠، ٢١١ . وقد نشر المكتب الإسلامي بتحقيق زهير الشاويش رسالة (النصيحة) للواسطي.

ونقرأ للمصلح السلفي العلاّمة جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) في تفسيره المعروف (محاسن التأويل) قوله: قال ابن كثير في قوله تعالى في سورة الفجر: ﴿ **وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا** ﴾ [الآية: ٢٢] أي وجاء الرب تبارك وتعالى، لفصل القضاء، كما يشاء، والملائكة بين يديه صفوفا صفوفا.

وسبقه ابن جرير إلى ذلك، وعضّده بآثار عن ابن عباس وأبي هريرة والضحاك في نزوله تعالى من السماء يومئذ في ظلل من الغمام، والملائكة بين يديه، وإشراق الأرض بنور ربها.

ومذهب الخلف في ذلك معروف، من جعل الكلام على حذف مضاف، للتهويل. أي جاء أمره وقضاؤه. أو استعارة تمثيلية لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه.

قال الزمخشري: مثلت حاله في ذلك، بحال الملك إذا حضر بنفسه، ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم. انتهى.

قال العلاّمة القاسمي معلقا:

وكأن الخلاف بين المذهبين لفظي، إذ مبنى مذهب الخلف على أن الظاهر غير مراد.

ويعنون بالظاهر: ما للخلق مما يستحيل على الخالق، فوجب تأويله. وأما السلف فينكرون أن معنى الظاهر منها ما للخلق. بل هو ما يتبادر إلى فهم المؤمن الذي يعلم أن ذاته تعالى، كما أنها لا تشبه الذوات، فكذلك صفاته لا تشبه الصفات. لأنها لا تُكَيَّف ولا تُعْلَم بوجهٍ ما. فهي حقيقة بالنسبة إليه سبحانه، على ما يليق به. كالعلم والقدرة. لا تمثيل ولا تعطيل.

قال الإمام ابن تيمية : واعلم أن من المتأخرين من يقول: إن مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد. وهذا لفظ مجمل. فإن قوله (ظاهرها غير مراد) يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين. مثل أن يراد بكون الله قِبلَ وجه المصلّي، أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، و﴿ **إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا** ﴾ [التوبة: ٤٠] ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك. فلا شك أن هذا غير مراد، ومن

قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث. فإن هذا المحال ليس هو الظاهر، على ما قد بيناه في غير هذا الموضع. اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبا بهذا الاعتبار، معذوراً في هذا الإطلاق. فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية. انتهى.

وقد بسط رحمه الله الكلام على ذلك في (الرسالة المدنية) وأوضح أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يُحتَذى حذْوه ويتبع فيه مثاله. فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية.

وقال رحمه الله في بعض فتاويه: نحن نقول بالمجاز الذي قام دليله. وبالتأويل الجاري على نهج السبيل. ولم يوجد في شيء من كلامنا وكلام أحد منا، أنا لا نقول بالمجاز والتأويل. والله عند لسان كل قائل. ولكن ننكر من ذلك ما خالف الحق والصواب، وما فتح به الباب، إلى هدم السنة والكتاب، واللحاق بمحرفة أهل الكتاب. والمنصوص عن الإمام أحمد وجمهور أصحابه: أن القرآن مشتمل على المجاز. ولم يعرف عن غيره من الأئمة نص في هذه المسألة. وقد ذهب طائفة من العلماء من أصحابه وغيرهم، كأبي بكر بن أبي داود، وأبي الحسن الخرزي، وأبي الفضل التميمي، وابن حامد، فيما أظن، وغيرهم، إلى إنكار أن يكون في القرآن مجاز. وإنما دعاهم إلى ذلك ما رأوه من تحريف المحرِّفين للقرآن بدعوى المجاز، فقابلوا الضلال والفساد، بحسم المواد. وخيار الأمور التوسط والاقتصاد.[1] انتهى.

وبهذا نرى أن حسن البنا لم يَحِدْ عن نهج الأئمة المحققين، الذين يحرصون على البناء لا الهدم، وعلى الجمع لا التفريق[2].

* * *

(١) محاسن التأويل جـ١٧ / ١٥١، ١٥٢.

(٢) انظر: كتابنا (الإخوان المسلمون): سبعون عاما في الدعوة والتربية والجهاد / ٣٣٧ - ٣٤٠. نشر مكتبة وهبة. القاهرة.

٣ ـ خلاف لا يوجب تكفيرا ولا تأثيما

والأمر الثالث في هذه التتمة أو التتمات هو : النظر بعمق وتجرد في هذا الخلاف بين المؤولين وغيرهم : هل يوجب تكفير أحد الفريقين للآخر ، أو حتى تأثيمه وتضليله ، أو تبديعه وتفسيقه (فسق التأويل) .

أعتقد أن من قرأ الفقرة السابقة بإنصاف ، وبَعُدَ عن الغضب والعصبية ، سيتبين له أن الخلاف بين المنهجين أو المذهبين لا يوجب تكفير أحدهما للآخر ، بمعنى الحكم عليه أنه كافر كفراً أكبر يخرج من ملة الإسلام !! فهذا ما لا ينشرح له صدر مسلم ، ولا يقبله عقل عالم ، فإنما أتي المسلمون من تكفير بعضهم بعضاً ، وإخراج بعضهم لبعض من ملة الإسلام ، وهم جميعاً يؤمنون برب واحد ، ورسول واحد ، وكتاب واحد ، ومنهاج واحد ، ويصلون إلى قبلة واحدة .

إنني من المتشددين في مسألة التكفير ، وأرى التوسع فيه : خطيئة علمية ، وخطيئة دينية ، و خطيئة سياسية ، و خطيئة حضارية .

وحينما برزت جماعة (التكفير والهجرة) في مصر ، وبدا من سلوكها وتصرفات أتباعها : أنها تُكفِّر الناس بالجملة . حكاماً ومحكومين ، علماء وعوام ، ملتزمين ومتسيبين ، عندئذ تصديت لمقاومة هذه الموجة الخطيرة ، التي تمزق الأمة شر ممزق ، وتجعل بعضها أعداء لبعض ، لأن من يتهم آخر بالكفر يعني أنه : يستحل ماله ودمه ، ويحكم عليه بالإعدام المادي والأدبي في المجتمع المسلم ، ويفرق بينه وبين زوجته وأولاده إلى غير ذلك من العواقب الخطرة . وتمثل هذا التصدي في أحد رسالتي الموجزة المركزة التي سميتها (ظاهرة الغلو في التكفير)[١] .

وقد ذكرت فيها من الحقائق العلمية والدينية : ما يطارد هذا الغلو المدمر ، ويبقي على المسلم إسلامه ما دام يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، فمن شهد بذلك عصم دمه وماله إلا بحقه ، وحسابه على الله ، فنحن لا نشق عن قلوب الناس ، ولا نعاملهم إلا بالظاهر ، والله يتولى السرائر .

وإذا ثبت إسلام المرء بيقين فهذا اليقين لا يزال بالشك ، ويبقي المسلم على إسلامه ، ولا يخرجه عنه إلا كفر بواح عندنا فيه من الله برهان ، كأن ينكر معلوماً من

---

(١) طبعة بمكتبة وهبة : القاهرة .

الدين بالضرورة ، أو يستهزئ بالله أو برسوله أو بكتابه ، أو يعمل عملاً لا يحتمل تأويلاً غير الكفر ، كأن يسجد لصنم ، أو يُلقي المصحف في القاذورات ونحو ذلك .

بل أرى أن الخلاف في هذه القضية لا يحتمل تأثيماً ولا تفسيقاً ولا تبديعاً ، إنما أقصى ما فيه : أن يكون خلافاً بين مصيب ومخطئ ، أو مصيب وأصوب منه .

وكيف يجرؤ عالم متمكن : أن يُفسِّق أو يُؤثِّم أو يُبدِّع أساطين علماء الأمة ، الذين حملوا شريعتها ، وذادوا عن عقيدتها ، وتصدوا لخصوم دعوتها ، وعاشوا أعمارهم دعاة ومصلحين ، وعلماء عاملين ، أمثال الباقلاني ، والاسفرايني ، والماتريدي ، والغزالي ، والرازي ، وابن عبد السلام ، وابن دقيق العيد ، والرافعي ، والنووي، وابن الهمام ، والزركشي ، والعراقي ، وابن حجر ، والسيوطي ، وغيرهم من الفحول المتبحرين في علوم العقيدة والشريعة ؟!!

وهم - حين أوَّلوا ما أولَّوا - لم يخرجوا عن سنن العربية في مخاطباتها ، ولهم سلف من الصحابة الذين روي عنهم التأويل كما روي عنهم التفويض ، أو الإثبات ، مثل ما روي عن ابن مسعود، وابن عباس، وغيرهما .

كما أنهم لم يقصدوا بذلك إلا أن يُفهموا الناس معاني كتاب الله ، وأن يدافعوا عنه أمام المحرِّفين والمبطلين .

وأما الوجه الثالث، وهو عدم الحكم بالإثم أو الفسق – فسق التأويل– أو الضلال على المؤولين، فهذا هو توجه شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه، وتوجه تلميذه الإمام ابن القيم، في عدم تأثيم المخطئ في تأويله في المسائل الأصولية أو العلمية، ويراد بها: المسائل المتعلقة بالعقائد وأصول الدين.

وقد رد ابن تيمية[1] على الذين عذروا المخطئين في الاجتهاد في الأحكام الفروعية العملية، بل جعلوا لهم أجر المجتهد المخطئ، ولم يعدّوا ذلك إلى من اجتهد في المسائل العلمية أو الاعتقادية، فأخطأ. وأكد أن كل عالم اجتهد في طاعة الله ورسوله، والفهم عنهما، فأخطأ في اجتهاده أو أصاب، فهو دائر بين الأجر والأجرين.

وكان من فضل الشيخ مرعي في كتابه (أقاويل الثقات) الذي نقلنا منه من قبل: أنه لم يتعقب بعض النقول التي أوردها في كتابه، وهي بمنأى عن منهج السلف

---

(١) انظر: مجموع الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣ / ٣٤٦). ومما قاله رحمه الله: فمن كان من المؤمنين في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام. ا.هـ.

الذي صرّح بالأخذ به، والعدول عما سواه، ولا سيما في نقله عن الإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) الذي اضطرب رأيه في مسألة الصفات، فمرّة ينحو منحى السلف في الإثبات، وتارة يخالفهم، ويجنح إلى التأويل، وهو متابع في ذلك شيخه أبا الوفاء ابن عقيل (الذي جالس المعتزلة، وتأثّر بهم، ووافقهم في بعض ما ذهبوا إليه. ومع هذا كان موضع التجلة والتقدير من الحنابلة وغيرهم من علماء الأمة..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (درء تعارض العقل والنقل) ٨/ ٦٠، ٦١: ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر على من يسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات، موافقةً للمعتزلة، كما فعله في كتابه (ذم التشبيه وإثبات التنزيه) وغيره من كتبه، واتبعه على ذلك أبو الفرج ابن الجوزي في (كف التشبيه بكف التنزيه)، وفي كتابه (منهاج الوصول)، وتارة يثبت الصفات الخبرية، ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل، كما فعله في كتابه (الواضح) وغيره، وتارة يحرم التأويل ويذمه، وينهى عنه كما فعله في كتابه (الانتصار لأصحاب الحديث) فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظَّم ومشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم ومدحور[1]. انتهى.

وإذا كنا نعيب على بعض السلفيين غلوهم في تكفير بعض المسلمين من المؤولين وغيرهم، أو تفسيقهم وتأثيمهم، فإنا نعيب كذلك على بعض مخالفيهم الغلو في اتهام هؤلاء السلفيين بل أئمتهم وشيوخهم- بالضلال والمروق، وتقويلهم ما لم يقولوه في دين الله، ورميهم بالتجسيم والتشبيه وهم يبرأون منهما في كل ما كتبوه. حتى قالوا عن الإمام الرباني، علاّمة الأمة، شيخ الإسلام ابن تيمية ما لا يجوز ولا يقبل أن يقال، بحال من الأحوال.

وإني أشارك الأخ الشيخ شعيب الأرناؤوط كلمته التي وجهها في مقدمة تحقيقه لكتاب الشيخ مرعي (أقاويل الثقات) ووجه فيها النصح مخلصا إلى الذين قضوا شوطا من حياتهم في قراءة كتب الخلف، وتمرسوا بها، ولم يدخروا شيئا من الوقت للنظر في الكتب التي تناولت مذهب السلف بالبيان والشرح، وعرضته بأمانة وصدق، ودلّلت على صحته بالأدلة العقلية والنقلية المقنعة، حتى يتاح لهم المقارنة بين المذهبين، واختيار ما هو أحكم، وأسلم، وأعلم، لو أنهم فعلوا ذلك لكان خيرا لهم ولأتباعهم الذين يأخذون عنهم، لو أنهم يتأثرون بهم، ولكانوا يكفون ألسنتهم عن

---

(١) أقاويل الثقات -السابق- من مقدمة الشيخ شعيب محققة ص٢٣، ٢٤.

تقويل العلماء الأثبات الذين انتهجوا منهج السلف، وألّفوا فيه، ودافعوا عنه ما لم يقولوه، وإلزامهم بتلك الأقوال التي نسبوها إليهم، والحكم عليهم بموجب تلك الإلزامات بالكفر والمروق، والشذوذ.

مع أن هؤلاء الأئمة ينفون تلك الإلزامات بصريح القول ومنطوقه في كتبهم التي تناولوا فيها مسألة الصفات وغيرها من مسائل الاعتقاد.

وأهل العلم متفقون على أنه لا يجوز التكفير باللوازم، لا سيما إذا كان المطعون فيه يصرح بنفيها وردها.

وأنا مع المحدث الجليل الشيخ شعيب فيما ذكره ، مدافعا عن أئمة السلفيين ، رادًا تهمة الكفر عنهم . وهذا حق لا ريب فيه .

ولكني أطالب إخواننا السلفيين هنا ، بما طالب به الشيخ شعيب خصومهم من الأشاعرة والماتريدية ، فضلا عن غيرهم من الطوائف .

أطالبهم أن يكفوا عن تكفير من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من الإثبات المطلق، وألا يعتبروا التأويل إذا أيدته القرائن ضلالا ولا انحرافا، بله أن يكون كفرا ومروقا من الدين.

وقد بيّنا أن التحقيق البصير المتأني : يبرز لنا أن المسافة بين السلف والخلف ليست بالسعة التي يتصورونها .

ويحسن بى أن أذكر هنا كلمة نيرة قالها العلامة الشيخ مرعى الحنبلى فى كتابه (أقاويل الثقات) يجب على المختلفين فى هذه المسائل أن يعوها ويلتزموا بها.

قال رحمه الله بعد كلام مع المتجادلين من الفرق والطوائف المختلفة:

والمناقشة فى مثل هذا تطول وتخرج عن المقصود، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدّعي أن الحق بيده، ويقيم الدليل عليه، كما تقدم. فنسكت نحن عن الخوض في ذلك، ولا نبحث في تحقيقه، فإنه بدعة، ونفوض علمه إلي الله تعالي، ولا نكفر أحدا من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده، خصوصا مع قيام الشبهة والدليل عنده؛ فإن الإيمان المعتبر في المشرع هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله: تفصيلا فيما علم تفصيلا، كالتوحيد والنبوة، وإجمالا فيما علم إجمالا، كالأنبياء السالفة، والصفات القديمة، التى نطق بها القرآن.

وهذا هو الحق، فلا نكفر بقية الفرق[1] . . . إلي آخر ما ذكره رحمه الله. انتهي كلام الشيخ مرعي.

---

(١) إقاويل الثقات ص٦٩ .